بعض الشيء. فالنمو الاقتصادي في اسرائيل تراجع من معدّل تسعة بالمئة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣، الى حوالى ثلاثة بالمئة خلال الفترة ما بعد ١٩٧٣ وحتى الآن. وفي المقابل، حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية على مبلغ ٤٦ مليار دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية منذ العام ١٩٧٣ وحتى الآن. امّا الدَيْن الخارجي، فيصل ١٨ مليار دولار، على الرغم من ادّعاء اسرائيل بأنها تلتزم بجدول تسديد قروضها الاجنبية. والواقع، ان السبب الاساس في ذلك هو تحويل الولايات المتحدة الاميركية جانباً كبيراً من قروضها لاسرائيل الى هبات ومساعدات خاصة (**نيوزويك**، ٣٠/٩/١٩٩١).

هذا الأداء الضعيف للاقتصاد الاسرائيلي دفع بعض المسؤولين في واشنطن الى التفكير في فرض «عمولة» مرتفعة على الضمانات المالية المطلوبة، في حال عجزت اسرائيل عن تسديد قروضها، بحيث يدفع ذلك اسرائيل الى التخلّي عن المطالبة بهذه الضمانات. ولكن ذلك لم يكن ممكناً، في النهاية، لأن الضمانات المالية الاميركية ضرورية لتمكين اسرائيل من الاقتراض من الاسواق المالية العالمية بشروط مريحة وفوائد منخفضة وجداول تسديد طويلة الأمد تمتد الى ثلاثين عاماً. وفي حال عدم الحصول على الضمانات الاميركية، فان كلفة القروض الاجنبية (أي نسبة الفائدة عليها) سترتفع بمعدّل ٢ ـ ٣ بالمئة. وأوضح مدير عام بنك التنمية الصناعية، آرييه سار، ان اسرائيل تجد صعوبة بالغة في حشد مبلغ مليار دولار سنوياً بواسطة سندات «النداء اليهودي الموحّد»؛ وبالتالي، من غير المحتمل انها ستنجح، أيضاً، في جمع ضعف هذا المبلغ سنوياً للتعويض عن الضمانات الاميركية. وفي المقابل، أكد المستشار الاقتصادي لوزارة المالية، دوف ميشور، ان تقديم الضمانات الاميركية يشكّل رسالة واضحة الى الاسواق العالمية بأن اسرائيل تستند الى الدعم المالي الاميركي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لتسديد القروض. أمّا مستشار حاكم بنك اسرائيل، جدعون شور، فقد أشار الى المنافسة التي تواجهها اسرائيل من جانب الدول الاوروبية الشرقية، من أجل الحصول على قروض اجنبية، وبالتالي أهمية الضمانات الاميركية لتعزيز فرص اسرائيل في هذا المجال (**هآرتس**، ٦/٩/١٩٩١).

ولالقاء مزيد من الضوء على أهمية الضمانات الاميركية للاقتصاد الاسرائيلي، خاصة خلال الفترة المقبلة التي تسعى تل ـ أبيب، خلالها، الى جلب مليون مهاجر جديد، نشير الى ان التقديرات المختلفة داخل اسرائيل تؤكد حاجتها، خلال السنوات الخمس المقبلة، الى مبلغ ١٥ ـ ٢٠ مليار دولار من العملات الاجنبية لتمويل الزيادة الكبيرة المتوقّعة في الاستيراد والاستثمار، نتيجة الهجرة المرتقبة. ذلك ان حوالى ٨٠ بالمئة من المكننة الصناعية تُستورد من الخارج؛ كما ان حوالى ٦٥ بالمئة من مجموع استثمارات الانتاج هي استيراد خارجي؛ بالاضافة الى جانب كبير من المواد الاستهلاكية. والواضح ان زيادة الصادرات الاسرائيلية وحدها لن تكون قادرة على تأمين المبالغ الهائلة المطلوبة لاحتياجات الاستيعاب؛ كما ان هناك ميلاً واضحاً الى تجنّب فرض أي ضرائب اضافية، أو استقطاع مخصّصات الوزارات المختلفة، مع اقتراب الانتخابات للكنيست؛ وبالتالي، فان الخيار الوحيد الممكن هو الحصول على المزيد من القروض الخارجية (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٩١). أمّا احدى النتائج التي قد تترتّب على عدم الحصول على هذه الضمانات، فهي ارتفاع البطالة الى معدّل ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة، بسبب وقف الاستثمارات وتراجع الانتاج.

ردود الفعل الاسرائيلية

أثار الموقف الاميركي عاصفة من الاحتجاجات داخل اسرائيل، لم يخفّف من حدّتها توقّف المؤسسات الرسمية بسبب اعياد رأس السنة العبرية (٨ ـ ٩/٩/١٩٩١) ويوم الغفران (١٨ ـ ١٩/٩/٩٩١). وأعلن وزير الاسكان، اريئيل شارون، انه «سيبذل كل جهد من أجل مواصلة البناء في [الضفة] وغزة، كذلك الحال في الجليل والنقب. ان حقنا في ' أرض ـ اسرائيل' غير قابل للنقض... ولن أتراجع، اطلاقاً، من أجل نيل استحسان الادارة الاميركية» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٩/١٩٩١). امّا رئيس الحكومة، شامير، فقد حرص على اختيار لهجة أقل تحدّياً، وانْ كانت أكثر تأكيداً؛ حيث قال انه واثق من استجابة الادارة الاميركية لطلب اسرائيل الحصول على الضمانات